بما في ذلك المقاربة الأمنية المعتمدة على العنف التي لا أحد يستطيع التنبؤ بحجم نتائجها الكارثية[1].

ثانيًا، طرق العلاج على المستوى السياسي:

عرضنا فيما سبق، للتحديات التي تواجه الشباب على المستوى السياسي، والتي يمكننا أن نُقدم لها العلاج الناجح- من وجهة نظرنا- ونؤكد أن تمكين الشباب من الناحية السياسية يبدو ممكنًا إذا تم تفعيل الصور التالية[2]:

١- سيادة القانون والعدالة: من خلال تجريم ومكافحة الواسطة مثلًا، لأنها تضع حائلًا بين قدرات الشاب وإنجازه، لسبب مادي وهيكلي خارج عن إرادته، ومن ثمَّ فتح الفرص أمام الشباب الراغب في المشاركة واختبار قدراته، ثم تنميتها لزيادة قدرته التنافسية، وهكذا.

وتسير ترجمة معيار "سيادة القانون" من منظور الشباب في اتجاهات مشابهة، مثل: احترام معايير العدالة في التشغيل بالوظائف العامة، وفى الترقي، وتوزيع أعباء وعوائد التنمية الاقتصادية، كما تتمثل في اتحادات

(١) عبد القادر أزداد: مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ص ٦،٧.

طلابية منتخبة، واختيار شـقَّاف للمبعـوثين للدراسـة بالخـارج، وفـرص الاستثمار وإنشاء مشروعات خاصة.

٢- الشفافية والمحاسبة: مـن خـلال إلغـاء تسـييس العلـم والمنـاهج الدراسية ونظم التعليم مثلًا، وكذلك من خـلال حريـة مراقبـة البيانـات وحرية الحصول على المعلومات، وانفتاح المؤسسات السياسية وأجهزة صنع القرار أمام الشباب، وعلى أساس معرفته بالحقائق، ومن ثـمّ تتـوافر أمامـه البدائل المختلفة ويستطيع أن يحكم على الأمور بنفسه.

٣- المشاركة: من خلال رفع حواجز المشاركة وإتاحـة الفرصـة أمـام الشباب للانخراط في الأحزاب والجمعيات المدنية، وتقليل الميل إلى العزلـة الناتج عن الإحباط، وكذلك مـن خـلال إعادة النظـر في أعمـار المشـاركة السياسية (بداية من الانتخاب ووصولًا إلى تولى المواقع القيادية).

وبالطبع، سوف يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمجتمـع كـكل، وللشباب بوجه خاص، كلما انخفض مستوى احترام آليات الحكـم الجيـد [الخير أو الصالح]. وفى مُناخ يسيطر فيه شـخص أو بضـعة أشـخاص على السلطة في مختلف مستوياتها، ودون الخضوع للمحاسبة [مثلًا: تقرر نظم عربية لرأس الدولـة سـلطات واسـعة وصـلاحيات مبـاشرة في تعيـين كل المواقع القيادية، بداية بالوزراء والمدراء، ومرورًا بـالمجلس النيـابي، وحـتى رئاسـة كافـة المجـالس والهيئـات الوطنيـة العليـا في القـوات المسـلحة،

والشرطة، والقضاء، والجامعات، والثقافة، والإعلام، والمالية، والاقتصاد، دون أن يخضع لأي محاسبة حقيقية، قانونية أو سياسية؛ مما يجعل تمكين الشباب مطلبًا ذاتيًا ضيقًا]، فإن إشكالية تمكين الشباب تصبح جزءًا من إشكالية نظام الحكم ككل[1].

ثالثًا: طرق العلاج على المستوى الاقتصادي:

أما على المستوى الاقتصادي فينبغي على الدول العربية أن تتكاتف يدًا بيد، وأن تعمل الدول الغنية على فتح مشاريع استثمارية في الدول العربية النامية أو الفقيرة؛ فتساهم الأولى بالمال، والأخرى بالأيدي العاملة مثلًا، مع استغلال طاقات الشباب المتدفقة وتوظيفها توظيفًا صحيحًا بحيث يتم وضع الشاب المناسب في المكان المناسب، وفيما يريده الشباب وفقًا لإمكاناته وطاقاته، ليس وفقًا لما تريده له السلطات المختصة من فرض ما لا ينبغي فرضه عليه، كل ذلك يكون من خلال أهل الاختصاص والخبرة المؤهلين لذلك.

هذا بالإضافة، إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة للشباب والعمل على تنميتها وتطويرها بما يتوافق مع حاجات العصر وظروفه، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالأسر الفقيرة والعشوائيات، والعمل على رفع روحها المعنوية، ولاسيما شبابها المحروم؛ وذلك من خلال الاهتمام بكل إقليم

(١) علي الصاوي: مرجع سابق، ص ٧.